الفصل الرابع

أثر القياس الخاطىء فى حدوث اللحن

أثر القياس الخاطىء فى حدوث اللحن

القياس اللغوى

القياس اللغوى هو رد الشىء إلى نظيره (١) . وهذا الذى يرد إلى نظيره يكون جديداً بالنسبة إلى المتكلم لم يسمعه من قبل ، أما النظير الذى رد إليه اللفظ الجديد فهو معروف للمتكلم ، سمعه من قبل . والمرء يلجأ إلى هذا القياس فى لغته منذ الطفولة ، ويظل يستعمله فى كل ما لم يرد على لسانه من قبل ، وهذا أمر ضرورى « فليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط ، بل هو فى نفس الوقت إنشاء لنطق جديد ، لأنه لا يمكن لموقف من المواقف ، أو دافع من الدوافع ، أن يكون كالموقف أو الدافع السابق فى كل تفاصيله (٢) » .

والمتكلم — مع استخدامه القياس فى تنمية لغته — لا يتعمد القياس فى كل حال ، بل يتم غالباً دون وعى منه . ولهذا نرى المتكلم والسامع لا يشعران بهذه العملية إلا إذا تبين لأحدهما أو كليهما أن هذا القياس مخالف لما تعارف عليه أهل اللغة ، وجرى فى كلامهم ، ومعنى ذلك أن القياس نوعان : قياس صحيح ، وقياس خاطىء (٣) .

وتوضيح ذلك أن العملية الذهنية التى تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة

---

(١) المعجم الوسيط : ٢ — ٧٧٥

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان : ٣٩ نقلا عن نص للغوى الأمريكى « سبرتفانت » .

(٣) يقابله المصطلح False Analogy وكلمة « خاطىء » هنا جارية على قول ابى عبيدة فى أن « خطىء » الثلاثى و « أخطأ » الرباعى بمعنى . أما المشهور فهو استعمال أخطأ .

المجهولة ونظيرتها المعلومة ، قد تكون على أساس التشابه التام بينهما ، وتسفر حينئذ عن كلمة أو صيغة قد تعارف عليها أهل اللغة ، وإن كانت مجهولة للمتكلم لم يسمعها من قبل . وفى هذه الحالة يحكم على القياس بأنه صحيح .

أما إذا أسفرت هذه العملية الذهنية القياسية عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة ، أو قامت عملية المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمتين المجهولة والمعلومة ، فإنه يقال حينئذ : إن هذا القياس خاطئ .

وهذا القياس الخاطئ يبدأ عادة فى لغة الأطفال ، فإن لم يجد الطفل من يصلح له خطأه حدث فى لغة الجيل الناشىء أمور لم تكن مألوفة فى لغة السلف ، وحل الخطأ الجديد محل الصواب القديم ، وأصبح ما كان يعد خطأ فى لغة الأجداد أمرًا معترفاً به شائعاً فى لغة الخلف (٤) وقد يقع القياس الخاطىء من الكبار أيضاً .

وهذه الظاهرة اللغوية ، أعنى القياس الخاطىء ، معترف بها من اللغويين المحدثين ، بل أكدوها وبرهنوا عليها (٥) .

القياس الخاطىء والتوهم عند القدماء :

معالم هذه الظاهرة واضحة عند اللغويين العرب فيما سموه « التوهم » وربما عبروا بالخطأ فى القياس أيضاً ، جاء فى « المزهر » للسيوطى (٦) — عن شرح الفصيح لابن خالويه — « كان الفراء يجيز كسر النون فى شَتَّان تشبيهاً بسيَّان وهو خطأ بالإجماع . فإن قيل : الفراء ثقة ولعله سمعه ، فالجواب : إن كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس ، وإن كان سمعه من عربى ، فإن الغلط على

---

(٤) من أسرار اللغة : ٣٣

(٥) نذكر منهم على سبيل المثال اللغوى الألمانى هرمان بول (ت ١٩٢١م) فى كتابه « مبادىء التاريخ اللغوى » .

(٦) المزهر : ٢/٥٠٤

ذلك العربى ، لأنه خالف سائر العرب ، وأتى بلغة مرغوب عنها » .

فعلى الاحتمال الأول يكون الفراء قد وقع فى قياس خاطىء لأنه شبه شَتَّان بسيَّان فظن الأولى مثنى وكسر نونها مثل سيان . ولكن شتان مبنية على الفتح لأنها اسم فعل وليست مثنى ، وعلى الاحتمال الثانى يكون العربى قد جرى على القياس الخاطىء فانتهى إلى إعراب خالف به سائر العرب .

واستعمل سيبويه لفظ « التوهم » وهو ليس إلا قياساً خاطئاً ، قال : « فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فَعيلة ، وإنما هى مُفْعِلة (٧) » .

وقد وضح ابن جنى طريقة هذا التوهم — أو القياس الخاطىء — بقوله : « وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة ، فكما همزوا صحائف همزوا أيضاً مصائب ، وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة ، لأنها عين ومنقلبة عن واو ، هى العين الأصلية ، وأصلها مُصْوِبة لأنها اسم فاعل من أصاب (٨) » ، وهذا معدود عند سيبويه وابن جنى من أغلاط العرب . بل وضح سيبويه عملية القياس الخاطىء ، على أنها تشبيه صيغة بصيغة ، فقال : « وقالوا : رجل حَمِيد وامرأة حميدة ، يشبه بسَعِيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة ، حيث كان نحوهما فى المعنى واتفق فى البناء (٩) » .

ومن هذا التوهم قول امرأة من العرب : رَثَأْتُ زوجى بأبيات (١٠) ، بدل : رَثَيْت . وقد وضح الفراء ما فى هذا المثال من توهم أو خطأ فى القياس ، بقوله : « وهذا من المرأة على التوهم ، لأنها رأتهم يقولون : رثأت الابن (١١) ،

---

(٧) كتاب سيبويه : ٣٦٧/٢

(٨) الخصائص : ٢٧٧/٣

(٩) كتاب سيبويه : ٢١٣/٢

(١٠) اصلاح المنطق : ١٥٨ ، والمزهر : ٤٩٦/٢

(١١) اى حلبته على حامض فخثر (الصحاح) .

فظنت أن المرثية منها »، وإلى ذلك يشير الفراء أيضاً فى قولهم : حَلأت السويق بدل : حَلَّيت ، بقوله : « قد همزوا ما ليس بمهموز ، لأنه من الحلاوة» (١٢)

ومن ذلك ما جاء فى المخصص (١٣) لابن سيده : « زعم أبو العباس محمد ابن يزيد (المبرد) أن أبا حية النميرى كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة (مثل مؤسى) ، وذلك أن الواو المضمومة تهمز باطراد ، فتوهم الضمة التى قبل الواو واقعة على الواو » ، وفسر ابن جنى الهمز فى قول جرير :

* لَحُبَّ المُؤْقِدانِ إلىَّ مُؤْسَى *

بقوله : « ألا ترى أن ضمة الميم فى (الموقدان) و (موسَى) لما جاورت الواو الساكنة صارت كأنها فيها ، والواو إذا انضمت ضما لازماً همزت نحو أجُوه وأقّتتْ ، فاعرف ذلك (١٤) » .

ويتضح أثر القياس الخاطىء فى حدوث اللحن من قول أبى بكر الزبيدى (١٥) بعد أن ذكر خطأ العامة فى قولهم لواحدة الصئبان : صِئْبانة : « وإنما دخل عليهم لقولهم صئبان ، فتوهموا أن واحدته صئبانة ، وظنوه من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء » .

ومن قول الحريرى (القاسم بن على) : « ويقولون قد حَدُث أمر . فيضمون الدال من حدث ، مقايسة على ضمها فى قولهم : أخذه ما قَدُم وما حَدُث ، فيحرفون بنية الكلمة المقولة ، ويخطئون فى المقايسة المعقولة ، لأن أصل بنية هذه الكلمة ، حدَث على وزن فعل بفتح العين..... وإنما ضمت الدال من حدث حين قرن بقَدُم ، لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة» (١٦)

---

(١٢) الصحاح (حلأ)
(١٣) ١٦ — ١٠٦
(١٤) الخصائص : ١٤٩/٣
(١٥) لحن العامة : ٩٦
(١٦) درة الغواص : ٣٠

وفى اللغة أمثلة كثيرة خرّجها اللغويون على التوهم ، كتوهم أصالة الميم فى المرآة، والمسكنة والمدْرَعة والمنديل ، جاء فى اللسان : « فى الحديث لا يتمرأى أحدكم فى الماء ، أى لا ينظر وجهه فيه وزنه يتَتَمَفْعَل من الرؤية، كما حكاه سيبويه من قول العرب : تمسكن من المسكنة، وتمدرع من المدرعة، وكما حكاه أبو عبيد من قولهم : تمندلت بالمنديل (١٧) » .

مجمع اللغة العربية والتوهم

ولكثرة الشواهد التى خرجت أو يمكن تخريجها على مبدأ التوهم هذا، كاد مجمع اللغة العربية فى القاهرة، يقر هذا المبدأ ويعترف به فى عداد الأقيسة اللغوية ، بعد أن استمع إلى ثلاثة أبحاث للمرحوم الشيخ عبد القادر المغربى (ت ١٩٥٦) فى دورات المؤتمر فى أعوام : ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٢ (١٨) قدم فى البحثين الأولين شواهد على توهم أصالة الحرف ، قال إنها « بلغت من الكثرة حدًّا رأيته كافياً فى اعتبار هذا الضرب من التوهم قاعدة تحتذى ، فيحمل على شواهدها المنقولة عن الفصحاء شواهد أخرى تشبهها من كلام المولدين فنعتبرها صحيحة سائغة الاستعمال ، ولا نخطىء الكتاب المعاصرين أو المولدين فى استعمالها (١٩) » .

أما توهم زيادة الحرف الأصلى — وهو موضوع البحث الثالث — فقد وجد منه الشيخ المغربى سبعة شواهد « على أن فى اللغة طريقة ثابتة للتوسع فى تكاثر كلماتها وتسهيل أمر التخاطب بها (٢٠) » . ولقلة هذه الشواهد لم يقترح على المجمع اعتبار مبدأ توهم الزيادة قياسياً .

---

(١٧) اللسان : (رأى) وراجع ايضا : الخصائص : ١/٢٢٨ .

(١٨) الأبحاث الثلاثة منشورة فى مجلة مجمع اللغة العربية : ٧ — ٢٥٧ و ٣٦١ و ٩ — ٦١

(١٩) مجلة مجمع اللغة العربية : ٩ — ٦١

(٢٠) المصدر السابق : ٩ — ٦٠

والشواهد التى أوردها المغربى على توهم أصالة الحرف هى جمع ريح على أرياح ، وعيد على أعياد ، وميثاق على مياثيق ، على توهم أصالة الياء فى حين أن هذه الكلمات واوية . وجمع مكان على أمكنة ، ومسيل الماء على أمسلة ومسلان (٢١) ، على توهم أصالة الميم وهى هنا زائدة ، لأنهما من الكون والسيل . ومنها توهم أصالة الميم الزائدة فى أوائل المصادر والمشتقات ، مثل : المسكنة والمذهب والمنطقة والمدرعة والمرفقة والمنديل ، حيث قال العرب : تمسكن وتمذهب وتمنطق وتمدرع وترفق وتمندل .

أما الشواهد التى أوردها المغربى على توهم زيادة الحرف الأصلى فهى توهم زيادة الحمزة فى أشياء وبرآء ، وتوهم زيادة النون فى طحان وفينان ، وذلك ورود هذه الأربعة ممنوعة من الصرف ، وتوهم زيادة الألف فى منارة حيث جمعت على منائر ، ولو كانت أصلية لقيل : مناور ، وتوهم زيادة الحمزة فى ملأك واعتبار أن الأصل مَلَك ، إذ جمعت على أملاك ، وتوهم أن التاء فى لغات كالتاء فى قضاة وذلك حيث ورد نصب لغات بالفتحة ، وهى جمع مؤنث سالم .

أقول - بعد سماع البحثين الأولين كاد المجمع يقر مبدأ توهم أصالة الحرف ويوافق على اقتراح الشيخ المغربى كاملا فى اعتباره قاعدة يخرج عليها كلام المولدين والمعاصرين الذى يوجد له نظير فى كلام الفصحاء . ولكن المجمع اكتفى بهذا القرار :

« جرت بعض الكلمات العربية على مبدأ توهم أصالة الحرف (٢٢) » .

وليس فى القرار بهذه الصيغة جديد ، بل هو إعادة تسجيل للواقع الذى اعترف به اللغويون القدماء ، وقد نقلنا أقوالهم فى ذلك ، ولم يحقق القرار الغاية التى

---

(٢١) جرى ابن جنى على ان الميم فى مسيل هى فاء الكلمة ، وعليه فلا توهم (الخصائص : ٣/٢٧٩)

(٢٢) مجموعة القرارات العلمية للمجمع : ١٠

من أجلها قدم الباحث اقتراحه ، وجمع شواهده ، لتكون مثالا يحتذى ، ومقاييس ترد إليها نظائرها من كلام المولدين والمعاصرين . على أن هذه البحوث لم تعالج إلا بعض جوانب القياس الخاطىء، فهو أعم من توهم الأصالة ، أو توهم الزيادة .

ويعد أستاذى الدكتور إبراهيم أنيس، أول من وسع مدلول « القياس الخاطىء » ووضح حدوده ، وبرهن عليه بما لا يدع مجالا للشك ، وخرج عليه كثيراً من الظواهر اللغوية ،فى كتبه وبحوثه فى مجمع اللغة العربية .

تفسير حدوث اللحن فى ضوء القياس الخاطىء :

وفى ضوء « القياس الخاطىء » نفسر حدوث اللحن فى بعض ما جاء فى الكتب الثلاثة التى بين أيدينا :

أولاً — فى الإفراد والجمع :

اشتركت الكتب الثلاثة فى الحكم باللحن على قول العامة لواحد الذباب : ذِبَّانة (٢٣) ، واشترك عامة الأندلس وصقلية فى قولهم لواحدة الصئبان : صِئْبانة (٢٤) ، وقولهم : سَوْدانات جمعاً لسَوْداء (٢٥) . ويقول عامة الأندلس لواحد المُصران : مُصْرانة (٢٦) . وعامة صقلية يجعلون المصران واحداً لا جمعاً (٢٧) .

واللحن فى هذه الأمثلة ناشىء من قياس خاطىء فسره أبو بكر الزبيدى بقوله فى تفسير الخطأ فى صِئْبانة : « وإنما دُخِل عليهم لقولهم صِئْبان ،

---

(٢٣) لحن العامة : ٦٥ ؛ تثقيف اللسان : ١٩٤ ؛ تقويم اللسان : ١٢٨
(٢٤) لحن العامة : ٥٦ وتثقيف اللسان : ١٩٤
(٢٥) تصحيح التصحيف : ١٩٤
(٢٦) لحن العامة : ١٦٨
(٢٧) تثقيف اللسان : ١٩١

فتوهموا أن واحدته صئبانة ، وظنوه من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء (٢٨) » .

وربط الزبيدى بين هذا الخطأ وخطئهم فى ذِبَّانة إذ قال :

« وغلطهم فى هذا كغلطهم فى الصئبان على نحو ما تقدم ذكره (٢٩) » ، أى لأن الذُّباب (وواحدته : ذُبابة) يجمع على أذبَّة وذِبَّان ، توهموا الصيغة الأخيرة مثل ذُباب وذبابة ، من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء فقالوا : ذِبَّانة .

وربط الزبيدى أيضاً بين هذا الخطأ وما جاء عن الأصمعى من تخطئة ذى الرمة فى استخدام أُدْمانة فى شعره (٣٠) ، وقوله : الأدمان مثل الحُمران والسُّودان ، جماعة الأحمر والأسود والآدم ، ولا يجوز أدمانة للواحد . قال الزبيدى : « وهذا نحو ما ذكرنا فى ذِبَّانة وصِبْانة . وقال غير الأصمعى : أدمان للواحد ، وأدمانة للواحدة ، مثل خُمصان وخُمصانة (٣١) » .

وقد وضح ذلك ابن هشام اللخمى إذ قال فى تعقيبه على الزبيدى : « يريد أنه صاغ من الأدمة اسمًا مفردًا على فُعْلان مثل خُمصان وعُريان ، ثم لحقته تاء التأنيث كما تلحق فى هذا النحو ، فقالوا : أدمانة كما قالوا : خُمصانة وعُريانة (٣٢) » .

أى أن هنا عملية قياسية فى الحالين : فالزبيدى يرى فى قول الأصمعى : إن الأدمان جمع لا واحد ، أن ذا الرمة قاسه — خطأ — على الجمع الذى يفرق بينه وبين واحده بالهاء فقال : أدْمانة .

---

(٢٨) لحن العامة : ٥٦
(٢٩) لحن العامة : ٦٥
(٣٠) يعنى قوله :

لأدمانة ملوحش بين سويقة ... وبين الحبال العفر ذات السلاسل

(ديوانه : ٤٩٥)
(٣١) لحن العامة : ٦٦
(٣٢) المدخل : ١٠ — أ

وعلى الرأى الثانى (وهو لغير الأصمعى) أى على أن الأدمان واحد مؤنثه أدمانة ، جرت عملية قياسية أيضاً ، فكما قال ابن هشام صاغ ذو الرمة من الأدمة اسما مفرداً على فُعلان قياساً على خُمصان وعُريان ، ثم لحقته التاء أيضاً قياساً على خُمصانة وعريانة .

وفى الحالين وقع قياس خاطىء إذا أخذنا برأى الأصمعى ، ففى الأولى قياس خاطىء على الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ، وفى الأخرى قياس خاطىء على خُمصانة . والمشهور فى تأنيثها أدْماء مثل سَوْداء وحَمْراء . وعلى رأى غير الأصمعى يعد القياس صحيحاً على أساس أن الأدمانة كالخمصانة والعريانة مسموعة من العرب .

وقد أجرى ابن هشام اللخمى عملية قياسية أخرى يجيز معها سُودانات ومفردها سُودانة ، بدل : سَوْداوات ومفردها سَوْداء . فهو يقيس على أدمانة وخمصانة وعريانة ، وليس هذا فى الواقع إلا نوعاً من القياس الخاطىء لأن العرب لم تعرف سُودانة ولا سودانات ، ولهذا عقب ابن هشام بقوله : « ولا أعلم هذا مسموعاً ، وإنما قلته على طريق التجويز والإمكان ، لأن له نظيراً من كلام العرب » .

وقال الزبيدى مفسراً حدوث اللحن فى مُصْرانة : « وغلطهم فى مُصران على نحو ما ذكرناه فى صِئْبانة وذِبَّانة (٣٣) ، أى أنهم توهموا المصران — وهو جمع مصير ، مثل مَسِيل ومُسْلان ورغيف ورغفان — جمعاً واحدته مُصرانة ، كما توهموا أن الصئبان واحدته صئبانة ، والذبَّان واحدته ذِبَّانة .

أما جعل المصران واحداً لا جمعاً ، عند أهل صقلية ، فتفسير اللحن فيه أنه لما كان المصارين جمعاً لمصران أى جمعاً للجمع ، حسبوا المصران والمصارين مفرداً وجمعاً ، قياساً على ثعبان وثعابين ، وسرحان وسراحين ، ولكنه قياس

---

(٣٣) لحن العامة : ١٦٨

خاطىء لأن الثعابين جمع للمفرد . أما المصارين فهى جمع للجمع .

والمفرد الذى يجىء على صيغة من صيغ الجمع يحسبه العامة جمعاً لا مفرداً ، وذلك مثل قول عامة صقلية : ثوب سمْط بدل ثوب أسماط (٣٤) ، وذلك أنه لما جاءت أسماط على وزن أحمال قاسوا أسماطاً على أحمال وجعلوا مفردها سِمطاً مثل حِمْل .

ومن ذلك توهم أهل بغداد أن السراويل جمع لا مفرد ، وذلك أنها جاءت على صيغة من صيغ الجمع (٣٥) .

ويظهر القياس الخاطىء أيضاً فى الجمع الذى لا واحد له من لفظه ، أى اسم الجمع حيث يصوغون منه مفرداً بزيادة تاء ، ومن ذلك قول عامة الأندلس وصقلية (٣٦) لواحد النبل : نَبلة قياساً على تَمْر وتَمْرة . ولكن العرب لم يقولوا نبلة إنما واحد النبل : سهم وقِدح (٣٧) . كما يظهر القياس الخاطىء فى المفرد الذى لا يجمع ، ويستعمل للمفرد والمثنى والجمع بصورة لا تختلف فيها إلا الضمائر . . . ومن ذلك قول عامة صقلية : خرجنا وحُودَنا ، وجاء القوم وحودهم بدل : وحدنا . ووحدهم (٣٨) ، فهم لما وجدوا وحده تستعمل للمفرد توهموا الجمع يكون وُحُوداً وجعلوهما كوفد ووفود . . .

أما قول عامة صقلية : طير للطائر المفرد (٣٩) ، وهو جمع ، ففى تفسيره احتمالان : أن يكون لفظ طير محرفاً عن طائر ، كما قيل فى حائط ،

---

(٣٤) تثقيف اللسان : ١١٠

(٣٥) تقويم اللسان : ١٣٨

(٣٦) لحن العامة للزبيدى : ١٣٩ وتثقيف اللسان لابن مكى : ١٩٣

(٣٧) وقال بعضهم : واحدته نبلة وهو قليل (المدخل ٤ ــ ا واللسان : نبل) .

(٣٨) تثقيف اللسان : ١٩٣

(٣٩) تثقيف اللسان : ١٩١

وفى حائر : حَيَر ، وفى عائشة : عَيَشة ، فشابه اللفظ الذى يدل على الجمع وهو طَيَر . أو يقال : لما كانت طيور وأطيار جمعاً لطير (من جمع الجمع) توهموا الطير مفرداً ، كما فى حالات جمع الجمع السابقة ، كالمصير والمصران والمصارين — وربما كانت دلالة الطير على الواحد قديمة ، فقد قال قطرب : « الطير قد يقع على الواحد ، وأبو عبيدة مثله ، وقرىء : (فيكونُ طَيْرًا بإذْنِ اللهِ) (٤٠) » .

وللقياس الخاطىء أثر فى صيغ الجموع ، يظهر فى الصيغ الآتية :

١ — أفعِلة :

المعروف أن صيغة أفعلة تكون فى اللغة العربية جمعاً للقلة فى كل اسم مذكر رباعى بمدة قبل الآخر ، نحو : طَعام وحمار وغُراب ورَغيف وعَمود . وتلتزم هذه الصيغة فى جمع فَعال وفِعال إذا كانا مضعفين أو معتلى اللام ، فمن المضعف : بَتّات وزِمام ، ومن المعتل اللام : قَباء وإناء (٤١) .

ولكن صيغة أفعِلة جاءت عند عامة الأندلس وصقلية جمعاً لمفردات ليست مما سبق :

فهم يقولون فى جمع الحِدَأة : أحْدِية (٤٢) ، وفى جمع المرآة : أمْرِية (٤٣) ، وفى جمع القفا : أقفية (٤٤) ، وفى جمع الهوى : أهوية (٤٥) ، وفى جمع الفرو : أفرية (٤٦) ، وفى جمع الإكاف :

---

(٤٠) الصحاح (طير)
(٤١) شرح ابن عقيل (تحقيق محيى الدين) : ٢ — ٢٥٨
(٤٢) لحن العامة : ١٩١ وتثقيف اللسان : ١٨٨
(٤٣) تثقيف اللسان : ١٨٨
(٤٤) المصدر نفسه : ١٨٨
(٤٥) المصدر نفسه : ١٨٩
(٤٦) لحن العامة : ٧٦ وتثقيف اللسان : ١٨٨

أكفّة (٤٧) . وفى جمع الغمد : أغمدة (٤٨) ، وفى جمع الرّحى : أرْحية (٤٩) .

وأثر القياس الخاطىء واضح فى هذه الجموع ؛ فتخفيف الهمزة فى حدأة ومرآة (٥٠) ، ومد المقصور فى هوى وقفى ورحى بحيث تصبح هواء وقفاء ورحاء ، وتوهم الفراء مفردًا ، كل هذا يؤدى إلى تشابه هذه المفردات والمفردات التى تجمع على أفعلة ، فكل منها تنتهى بمدة قبل الآخر ، والهواء والقفاء والرّحاء والفراء تشبه القباء والإناء ، وهذا يسر لهم القياس على المفردات التى تجمع . وإن كان هذا القياس خاطئاً ، لأن التشابه غير تام بين هذه الأمثلة والأمثلة التى تجمع على هذه الصيغة .

أما الإكاف فينطبق عليه أنه اسم رباعى مذكر بمدة قبل الآخر ، ولكن لم يسمع فيه أكفّة بل سمع أكُف ، مثل إزار وأزر ، وأما أغمدة فربما قيست خطأ على أعمدة .

٢ — أفعُل :

قال الصرفيون إنه يطرد فى نوعين : أحدهما فَعْل اسما صحيح العين ، سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أو الواو ، وليست فاؤه واوًا ولا لامه مماثلة لعينه ، كنَجْم ، وظَبْى ، وجَرْو .

وثانيهما : الرباعى المؤنث بلا علامة وقبل آخره مدة ، كعَناق وذِراع ويَمين (٥١) .

---

(٤٨) تثقيف اللسان : ١٣٣

(٤٩) المصدر نفسه : ١٨٨

(٥٠) هذه الصيغة المخففة الهمزة رواها ابن سيده عن أبى على الفارسى فى التذكرة ومثلها : اللباة والكماة . (المخصص : ١٦ — ١٠٦)

(٥١) شرح ابن عقيل : ٢ — ٣٥٥

والمثال الذى رواه الزبيدى عن عامة الأندلس هو قولهم : ألْجُم جمعاً للجام (٥٢) ، وهو لا تنطبق عليه القاعدة السابقة ، وتفسير حدوث هذا الجمع أنه قيس على شِهاب وغُراب ، ومع أنهما للمذكر فقد روى اللغويون أنهما يجمعان على أشْهُب وأغرُب . شذوذاً (٥٣) . كما جاء فى اللغة أيضاً : لسان وألسُن ، ولكن اللغويين قالوا : إن « ألسن » جمع للسان على أنه مؤنث لا مذكر (٥٤) .

أما ابن مكى فأورد من أخطاء عامة صقلية قولهم فى جمع صاع : آصع والصواب : أصوُع (٥٥) . ولعل التطور هنا ناشىء عن القلب المكانى فى الواو ، ثم قلبها مدة . فليس هنا قياس .

٣ ــ أفعَلة :

هذه الصيغة ليست من أبنية الجمع فى العربية ، حكى الزبيدى ، أن عامة الأندلس يقولون : أجنَّة جمعاً لجنان الذى يتوهمونه مفرداً ، مثل جَنَّة ويشاركهم فى ذلك أهل صقلية (٥٦) ، قال الزبيدى :

« وأفعَلة لا تكون من أبنية الجمع » (٥٧) كما ذكر أنهم يقولون على هذا الوزن : أقفَزة جمعاً لقفيز (٥٨) ، وهذه صيغة غريبة يصعب الحكم بقياسها لعدم وجود صيغ تماثلها ، وربما كان سببها مجرد استبدال الفتحة بالكسرة فى هذين المثالين .

---

(٥٢) لحن العامة : ٨٧
(٥٣) شرح ابن عقيل : ٢ ــ ٣٥٥
(٥٤) لحن العامة للزبيدى : ٨٧
(٥٥) تثقيف اللسان : ١٨٩
(٥٦) المصدر نفسه : ١٩١
(٥٧) لحن العامة : ١٣٢
(٥٨) المصدر نفسه : ١٦٩

٤ — فِعَل :

حكى الزبيدى أن عامة الأندلس يقولون فى جمع الشُّقَّة (بضم الشين) : شِقَق (بالكسر) وفى جمع القُبَّة : قِبب ، قال : والصواب أن يجمع شقة على شقق بالضم ، وشقاق أيضاً ، ومثلها قبة وقبب وقباب (٥٩) . وشاركه فى الأخيرة ابن مكى ، وأضاف قول عامة صقلية فى جمع الجبة : جِبب .

ولهذا الجمع تفسيران : أولهما أن صيغتى فُعَل وفِعَل متقاربتان صوتياً فلا فرق بينهما إلا فى الضم والكسر ، وكلاهما صوت لين ضيق Close (٦٠) ويؤيد ذلك أن وزن فُعَل بالضم ينوب عن فِعَل بالكسر ، والعكس . فمن الأول : حِلْية وحُلًى ولِحية ولُحًى . ومن الثانى : صُورة وصِوَر ، وقُوة وقِوًى (٦١) .

والتفسير الثانى : أن تكون الشُّقَّة والقُبَّة والجُبَّة قيست خطأً على المكسور الفاء مثل : الحِجَّة والحِجَج .

٥ — فَعَال :

قال عامة الأندلس لجمع الصاحب : صَحاب بفتح الصاد بدل : صِحاب بالكسر أو صَحابة بالفتح (٦٢) ، ولابن هشام اللخمى توجيهان لهذا الجمع كلاهما بيان لأثر القياس الخاطىء ، فهو يرى أن كلمة صِحاب بالكسر جمع لصاحب على توهم حذف الألف ، فجمعت صَحْب على صِحاب مثل كَعْب وكِعاب . وذكر أيضاً أنها قد تكون جمعاً لصاحب قياساً على قائم وقيام وصائم

---

(٥٩) لحن العامة : ١٤٤ وتثقيف اللسان : ١٩٠

(٦٠) الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس : ٣٧ وعلم اللغة للسعران : ٣٠١

(٦١) شرح ابن عقيل : ٢ — ٣٥٨

(٦٢) لحن العامة : ١٩٣

وصيام وجائع وجياع (٦٣) .

٦ — فِعلان :

يقول عامة صقلية فى جمع جَدّى : جدْيان (٦٤) وأرجح أنهم قاسوه على خِرفان ، قياساً خاطئاً . وقد جاء فى اللغة من الثلاثى المعتل اللام : قِنْو وقِنوان ، وإن عدوه شاذّاً .

٧ — صيغ أخرى :

من أخطاء العامة فى الجموع طائفة سببها الخطأ فى صيغة المفرد وتطورها ، بحيث تشبه الكلمات التى تجمع على وزن آخر ، فقول عامة الأندلس وصقلية : أمواس ، سببه أنهم يقولون فى الموسى : موس (٦٥) . فأصبح مثل رُوح وأرواح ، وعُود وأعواد . وقولهم : قواديم (٦٦) وقول عامة صقلية : قوادم (٦٧) ، سببه أنهم يقولون فى القدوم : قادوم ، فأشبه لفظ ناعور وجمعه نواعير (٦٨) ، والناطور والنواطير (٦٩) . وقولهم : مِيض فى جمع ميضأة (٧٠) ، سببه أنهم يقولون فى المفرد : ميضة . وقول عامة الأندلس والمشرق فى جمع القَرْية : قرايا ، سببه تشديد الياء فى قرية فأصبحت كهدية وهدايا . وقد التفت الزبيدى إلى هذا التفسير ، فقال : « وكأنهم تابعوا فى الجمع من

---

(٦٣) المدخل : ٩ — ١
(٦٤) تثقيف اللسان : ١٨٩
(٦٥) لحن العامة : ١٠٥ وتثقيف اللسان : ١١١
(٦٦) لحن العامة : ١٢٣
(٦٧) تثقيف اللسان : ١٠٧
(٦٨) الصحاح (نعر) .
(٦٩) الصحاح (نطر) .
(٧٠) لحن العامة : ١٨٠

شدد القرية (٧١) .

وقول عامة الأندلس : مضى لذلك « سُبوت وحُدود » بجمع يوم الأحد على حدود، ربما كان سببه أنهم يقولون فى المفرد : « حَدْ » بحذف الهمزة أو أنهم قاسوا لفظ حدود خطأ على سبوت. وقوى ذلك تجاورهما مثل الغدايا والعشايا (٧٢) .

وقول عامة المشرق فى جمع الفم : أفمام (٧٢) سببه أنهم جمعوه على لفظه الذى نطقوا به أى فمّ .

وقولهم : الحوامیم (٧٣) لهذه السور المعروفة فى القرآن الكريم ، سببه أنهم عاملوا لفظ « حاميم » معاملة المفرد فصارت مثل القوابيل جمع قابيل(٧٤) على أنه روى عن أبى عبيدة : الحوامیم بدل : آل حاميم (٧٥) — كما يذهب أكثر اللغويين — كما روى عن ثعلب : الطواسين جمع طاسين (٧٦) .

ثانياً — فى التذكير والتأنيث :

عند ما يقول الطفل : البلحة الأحمرة » بدل الحمراء ، يكون قد قام — لا شعورياً — بعملية قياسية سريعة ، قفز إلى ذهنه فيها ما يسمعه حوله مثل : حلو وحلوة ، وكبير وكبيرة ، فحسب مؤنث الأحمر يكون كذلك بزيادة تاء على الكلمة الدالة على المذكر ، فأخطأ القياس لأن هذه الصيغة تؤنث بعلامة أخرى غير تاء التأنيث .

---

(٧١) لحن العامة : ١٧٩
(٧٢) تقويم اللسان : ١٦٥
(٧٣) المصدر نفسه : ٩١
(٧٤) شرح درة الغواص للخفاجى : ٣٤
(٧٥) الصحاح (حمم)
(٧٦) شرح درة الغواص : ٣٤

وأخطاء العامة فى هذا الباب تقع ـ غالباً ـ نتيجة لمثل هذا القياس الخاطىء بوضع علامة التأنيث فى اسم لم يسمع عن العرب بهذه العلامة ، أو باستبدال علامة بأخرى ، أو الجمع بين علامتين للتأنيث .

وقد أحصيت الكلمات التى وقع فيها الخطأ فى التأنيث والتذكير فى الكتب الثلاثة ، وقعت بتصنيفها فى أنواع يمكن ردها كلها إلى القياس الخاطىء ، وهى :

١ ـ كلمات ورد السماع بها عن العرب بدون تاء التأنيث ، ويستوى فيها المذكر والمؤنث ، فتميل العامة إلى التفرقة بينهما بتاء التأنيث قياساً خاطئاً على الكلمات الكثيرة التى وقعت فيها التفرقة بالتاء ، وذلك يتم رغبة فى اطراد الصيغ واطراد التفرقة فى النوع ، وذلك مثل قول عامة الأندلس وصقلية : عروسة (٧٧) ، وقد سمعت فى اللغة بلا تاء ، ويستوى فيها المذكر والمؤنث . وقول عامة صقلية وبغداد : عجوزة ، والعجوز يستوى فيه المذكر والمؤنث . وقد وردت فى اللغة : عجوزة . ولكن ابن دريد قال إنها لغة رديئة شاذة لا يلتفت إليها (٧٨) .

ومنه قول عامة صقلية للأنثى المسنة من جميع الحيوان : شارفة ، والذى سمع شارف ، وهو للأنثى بلا تاء ، وقد يقع للمذكر أيضاً (٧٩) ، وكذلك قولهم : الناضحة للناقة التى يستقى عليها . والمسموع : الناضح للمذكر والمؤنث (٨٠) .

٢ ـ كلمات جاءت فى اللغة مؤنثة بألف التأنيث المقصورة ، ثم أنثت بالتاء ، قياساً

---

(٧٧) لحن العامة : ١٩٤ وتثقيف اللسان : ١٠٣

(٧٨) تثقيف اللسان : ١٠٢

(٧٩) المصدر نفسه : ١٠٢

(٨٠) المصدر نفسه : ١٠٢

خاطئاً على الكلمات التى تؤنث بالتاء ، ومن ذلك قول عامة الأندلس وصقلية : سكرانة، وكسلانة ، وغضبانة ، وشبعانة ، وريانة (٨١) والمسموع عن العرب – عدا بنى أسد (٨٢) – سكرى ، وكسلى ، وغضبى ، وشبعى ، وريّا . فلعلهم قاسوا سكرانة على خُمصانة وعُريانة . ومن ذلك قول عامة بغداد : الأوّلة بدل : الأولى (٨٣) .

٣ – كلمات جاءت فى اللغة مؤنثة ، ولكن بغير علامة للتأنيث ، ومالت لهجات الخطاب إلى أن تلحق بها التاء ، كقول عامة صقلية للأنثى من ولد الضأن : رَخلة والمسموع عن العرب : رَخِل . وقولهم للأنثى من البقر : أرخة والمسموع : أرخ، وعنكبوتة والمسموع : عنكبوت (٨٤) .

٤ – كلمات مذكرة أو جاءت بالوجهين ، اختارت اللهجات تأنيثها فألحقت بها علامة التأنيث رغبة فى اطراد الصيغة ، وقياساً خاطئاً على الكلمات التى لحقتها التاء، كقول عامة صقلية: سكّينة ، وخَميرة (٨٥) ودُمّلة (٨٦) وسدادة القارورة (٨٧) ، ونيرَة (٨٨) وحصيرة (٨٩) . وقول عامة الأندلس: جائزة البيت ، بدل: جائز (٩٠) .

---

(٨١) لحن العامة : ١٧١ وتثقيف اللسان : ١٠٢
(٨٢) اصلاح المنطق : ٣٥٨
(٨٣) تقويم اللسان : ٨٦
(٨٤) ، تثقيف اللسان : ١٠٣
(٨٥) المصدر نفسه : ١٠٣
(٨٦) المصدر نفسه : ١٧٦
(٨٧) المصدر نفسه : ١٠٣
(٨٨) المصدر نفسه : ١٠٤
(٨٩) المصدر نفسه : ١٧٥
(٩٠) لحن العامة : ١١٠

٥ — لكثرة ورود التاء فى الأسماء المؤنثة ، يخطىء العامة فيلحقون هذه التاء الاسم المؤنث بعلامة أخرى ، كألف التأنيث المقصورة ، قياساً خاطئاً على الكلمات التى وقعت فيها تاء التأنيث بعد ألف . حيث يقول عامة صقلية : حُمَّاة ودُنياة ، وأنثاة ، فى : حُمَّى ، ودُنيا ، وأنثى . وقد شملت زيادة التاء الألف المقصورة ولو لم تكن للتأنيث — كقولهم فى العصا : عصاة والخطأ فيها قديم — (٩٠) قياساً على صَفاة وحَصاة وشَذاة . وربما كان القياس الخاطىء فى مثل حُمَّاة قديماً ، فقد ورد فى اللغة : السَّعلى والسِّعلاة ، ففى الكلمات الثلاث جاءت التاء بعد ألف التأنيث المقصورة التى نراها فى السعلى ، بالقصر ، ومثلها قول العرب : أرْطاة لواحدة الأرطى ، ولو أن اللغويين يحتاطون فيها فيقولون : إن ألف أرطى قد تكون للإلحاق أو التأنيث . ولكن إذا قيل : أرطاة تعين كونها للإلحاق ، لئلا تجتمع علامتا تأنيث (٩١) وفى ذلك يقول ابن ولاّد : « وأما أرطى فإن العرب إذا أفردت قالت أرْطأة ، وهى منونة على كل حال . والألف لغير التأنيث ، لأنها لو كانت للتأنيث لما دخلت عليها الهاء ، ألا ترى أنه لا يجوز لك الجمع بين تأنيثين » (٩٢) .

٦ — هناك حالات وضعت فيها إحدى علامات التأنيث فى موضع الأخرى ، فعند أهل الأندلس وصقلية ، نرى ألف التأنيث مكان التاء فى قولهم : فرس وَرْدا أو ورْداء بدل : وَرْدة (٩٣) . وقرفاء وحُلبا بدل :

---

(٩٠) راجع : اصلاح المنطق ٢٩٧ : والبيان والتبيين : ٢١٩/٢٠ ومراتب النحويين : ٧

(٩١) الصحاح (أرط)

(٩٢) المقصور والممدود : ١٤٤

(٩٣) تثقيف اللسان : ٧٨ وتصحيح التصحيف : ٢٢٢

قرْفة وجلْبة (٩٤) . ومنه قول أهل الأندلس: جارية عزباء بدل: عزَبة ، فى رأى الزبيدى (٩٥) ، وربما كان ذلك قياساً خاطئاً على الكلمات المؤنثة بألف التأنيث الممدودة كصحراء .

وحدث عكس ذلك أيضاً فاستبدل بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة تاء التأنيث حيث قال أهل صقلية فى لعبة للصبيان : الغُمَيْضَة بدل : الغُمَيْضَى والغُمَيْضاء (٩٦) ، وقال عامة الأندلس لضرب من الشجر : دَفْلة بدل : دِفْلى (٩٧) . وهذا قياس خاطىء على ما لحقته تاء التأنيث .

ولأن للتأنيث صيغاً خاصة تميزه عن المذكر نرى أثر القياس الخاطىء فى الأسماء المذكرة التى جاءت على إحدى هذه الصيغ ، فالحرباء والكيمياء (٩٨) وهما مذكران عدهما أهل صقلية مزنثين وهذا سببه أنهما قد جاءا على صيغة من صيغ المؤنث .

٧ — من القياس الخاطىء فى التأنيث زيادة ياء قبل تاء التأنيث الواقعة بعد ألف ، حيث يقول أهل صقلية : حَصَاية ، وشذاية ، وسَنَاية ، ونَواية ، ودباية ، بدل : حصاة ، وشذاة ، وسفاة ، ونواة ، ودباة (٩٩) ، وعندى أن هذه الصيغة ليست خطأ على كلمات سمعت فى اللغة بياء بين الألف وتاء التأنيث — وإن كان أصل الياء فى

---

(٩٤) تصحيح التصحيف : ١٣٩ ، ٣٥٠ وتثقيف اللسان : ٧٨

(٩٥) لحن العامة : ٢٠٠ وراجع معه : المدخل : ٥ — ب والمزهر : ٢٠٤/١

(٩٦) تثقيف اللسان : ٧٨

(٩٧) لحن العامة : ١٢٢

(٩٨) تثقيف اللسان : ١٧٦

(٩٩) تثقيف اللسان : ١٠٤

هذه الكلمات المسموعة همزة – حيث ورد فى اللغة : عظاء وعظاية ، وصلاءة وصلاية ، وعباءة وعباية ، وسقاءة ، وسقاية ، ورثاءة ، ورثاية (١٠٠) .

ثالثاً – فى صيغ المشتقات :

١ – من أخطاء عامة الأندلس قولهم لبائع المقص (١٠١) : مَقَّاص ، فهم قاسوا مَقَّاصاً قياساً خاطئاً على زَجَّاج وقَبَّان ، فكأنهم توهموا أصالة الميم فى مِقَصّ وهى زائدة ، وسبب هذا التوهم فى الميمات التى تبدأ بها المشتقات أنها ملازمة لهذه الصيغ .

أما قولهم لبائع السكاكين : سَكَّاك (١٠٢) ، فهو عكس ما سبق ، ففيه توهم زيادة النون فى السِّكين ، وأصبحت هذه الصيغة كالصيغة المشتقة من السِّكة للدلالة على بائعها ، ولذلك قال الزبيدى : « فأما السكَّاك فبائع السكك التى يفلح بها الأرضون » .

٢ – ومن القياس الخاطىء قول عامة الأندلس وصقلية : رجل أجعد الشعر وأسبط الشعر ، بدل : جَعْد وسبْط (١٠٣) فهم قاسوهما خطأ على أشقر وأقرع وغيرهما .

* * *

(١٠٠) اصلاح المنطق : ١٥٩
(١٠١) لحن العامة : ١٧٨
(١٠٢) المصدر نفسه : ١٢٤
(١٠٣) تثقيف اللسان : ٢٢٢ وتصحيح التصحيف : ٥٥